ظاهرة النزاعات الإثنية وتداعياتها على مسألة بناء الدولة في إفريقيا: نيجيريا الفيدرالية أنموذجا

مخلوف رملي[1] د. جمال تراكة[2]

1- قسم العلوم السياسية، مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات، جامعة خميس مليانة، 4makhlouf@gmail.com

2- قسم العلوم السياسية، مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات، جامعة خميس مليانة، djameltraka27@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/10/10 **تاريخ المراجعة:** 2021/02/21 **تاريخ القبول:** 2021/12/26

ملخص

أثقلت ظاهرة النزاعات الداخلية والنزاعات فيما بين الدول الإفريقية تاريخ القارة منذ الاستقلال، وظلت هذه الدول تستأثر بأكبر عدد من النزاعات الداخلية خاصة خلال عامي 1998 و1999 على مستوى العالم، حيث توفي ما بين اثنين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك النزاعات، مما ساهم في إدراج ظاهرة النزاعات الإثنية على سلم أولويات قضايا المجتمع الدولي. سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى التأثير الذي تسببه النزاعات القائمة على مشكل الإثنيات في زعزعة استقرار الدول والمجتمعات الإفريقية، حيث نسلط الضوء في هذا الصدد على نيجيريا كنموذج لظاهرة اللااستقرار السياسي والمجتمعي لارتباطها بأزمة بناء الدولة.

الكلمات المفاتيح: نزاع، إثنية، بناء الدولة، إفريقيا، نيجيريا .

The phenomenon of ethnic conflicts and its repercussions on the issue of state building in Africa: Federal Nigeria as a model

Abstract

The phenomenon of internal conflicts and inter-state conflicts in African has affected the history of the continent since independence, particularly in 1998 and 1999, when between two and four million people lost their lives, to such an extent that this phenomenon of ethnic conflicts had become the priority of the international community. In this study, we will attempt to assess to what extent ethnicity-based conflicts are sources of instability in African countries and societies, and in this regard, we will choose Nigeria as a model of political and social instability linked to the national construction crisis.

Keywords: Conflict, ethnic, state building, Africa, Nigeria.

Le phénomène des conflits ethniques et ses répercussions sur la question de l'État en Afrique: le Nigéria fédéral comme modèle

Résumé

Le phénomène des conflits internes et des conflits entre États africains a affecté l'histoire du continent depuis l'indépendance, en particulier en 1998 et 1999, période à laquelle entre deux et quatre millions de personnes ont perdu la vie, à tel point que ce phénomène des conflits ethniques sera la priorité de la communauté internationale. Dans cette étude, nous tenterons d'évaluer dans quelle mesure les conflits fondés sur l'ethnicité sont source d'instabilité dans les pays et les sociétés africains, et choisirons, à cet égard, le Nigéria en tant que modèle d'instabilité politique et sociale liée à la crise de la construction nationale.

Mots-clés: Conflit, ethnique, construction de l'État, Afrique, Nigéria.

المؤلف المرسل: مخلوف رملي، 4makhlouf@gmail.com

مقدمـــــة

كانت مرحلة ما بعد تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية أصل النزاعات والأزمات التي عانت منها معظم المجتمعات الإفريقية، حيث خلف الاستعمار حدودا إقليمية للدول الإفريقية ولم يراع معها خريطة التقسيمات الاجتماعية لسكان القارة، كما أنها جعلت هذا التقسيم مبررا لخلافات ونزاعات أولية حول الثروات والسلطة، مما أشعل نار الحرب في القارة التي امتدت آثارها إلى يومنا هذا. وقد كانت النزاعات الإثنية واحدة من تجليات تلك المرحلة بل وأشدها خطورة حيث دفعت وبقوة إلى عدم الاستقرار وانتشار النزاعات الداخلية والحروب الأهلية والإقليمية.

تبدو خطورة الأوضاع المتردية التي تعاني منها إفريقيا في هذا الإطار في حجم النزاعات الدموية التي عانت منها القارة في الفترة الأخيرة، حيث شهدت 16 نزاعاً داخلياً من ضمن 35 نزاعاً من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينيات، وظلت إفريقيا تستأثر بأكبر عدد من النزاعات الداخلية خلال عامي 1998-1999 على مستوى العالم، وعددها 25 نزاعاً داخلياً. وفي عقد التسعينيات توفي ما بين اثنين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك النزاعات، حيث نزح في عام 1993 نحو 5.2 مليون لاجئ و13 مليون مشرد في القارة الإفريقية[1].

أدت النزاعات الداخلية في المجتمعات الأفريقية إلى تكثيف الحروب الأهلية الدموية، وتشريد أعداد هائلة من الأفراد، حيث أن 90% من ضحايا هذه النزاعات أكثرهم من المدنيين، ونصف هؤلاء من الأطفال؛ مما مثل تهديداً مستمراً لاستقرار الدول الإفريقية، ومن خطورة عبور النزاع الحدودي للدولة إلى أمن واستقرار الدول الإقليمية المجاورة. وبالتالي، تظهر خطورة ظاهرة النزاعات الإثنية في الآثار السلبية التي تثيرها على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

يكتسي موضوع النزاعات الاثنية في إفريقيا ومشكلة بناء الدولة فيها أهمية كبيرة كونه يعالج إحدى المتغيرات المرتبطة بالنزاع وهي التعقيدات الإثنية التي تؤثر بشكل أو بآخر على التماسك المجتمعي الذي يعاني الانقسام في ظل الأوضاع السائدة، بالإضافة إلى التعرف على الحالات الانفصالية التي معظم أُسسها هي عرقية مثل ما شهدته كل من السودان ونيجيريا، أين بلغت تلك النزعات فيها حد الاقتتال، فضلاً على محاولة فهم طبيعتها وتركيباتها وهوياتها وولاءاتها وعلاقاتها بالقوى الداخلية والخارجية.

أما الهدف من هذه الدراسة فهو استقصاء الظاهرة من حيث المفهوم والتطور واستعراض أصولها والتعرف على أبعادها ونتائجها داخل المجتمعات الإفريقية، ذلك أن الانقسامات المجتمعية والنزاع على السلطة أو النزاع على الوجود والبقاء هو ما تطرحه الجماعات الإثنية في القارة الإفريقية كمحاولة لإيجاد مقاربة في التعامل مع مختلف التعقيدات القبلية والاثنية وتحاول طرح البدائل مثلما تم اعتماده في بعض المجتمعات الإفريقية ومنها نيجيريا التي اعتمدت على الديمقراطية التوافقية كمدخل لبناء الأمة في ظل التعدد الهوياتي.

للحديث عن النزاعات الاثنية في إفريقيا ومشكلة بناء الدولة فيها، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى تأثير النزاعات الإثنية على مسألة بناء الدولة في إفريقيا، وعلى مسار التوجه الديمقراطي لمجتمعاتها؟ وهل استطاعت نيجيريا تجاوز هذه المسألة؟**

تطرح هذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات وهي:

- تفترض الدراسة أن النزاعات الإثنية أثرت على استقرار الدولة في إفريقيا وساهمت في إثارة النزاعات الإقليمية،

- يفترض أن الحدود الموروثة عن الاستعمار الأوروبي قد ساهمت بشكل كبير في المشكلات الناجمة عن التنوع الإثني في إفريقيا،
- يفترض أن الطابع الفيدرالي هو البديل الأنسب للتعامل مع مختلف التعقيدات القبلية والاثنية في إفريقيا.
- يرجع احتواء نيجيريا الفدرالية للنزاعات الاثنية لمبدأ توزيعي قائم على سياسة الإشراك أفراداً وجماعات وحكومةً في العملية التنموية.

وعليه، وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتحقق من صحة الفرضيات، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج تتناسب مع طبيعة الموضوع محل الدراسة، فظاهرة النزاعات الإثنية وتداعياتها على مسألة بناء الدولة في إفريقيا تدعونا إلى دراسة المعنى المفاهيمي للجماعات الإثنية بالنظر إلى تطورها التاريخي واللغوي وتحديد مكوناتها من جهة وكذا خصوصيات المجتمعات الإفريقية وتأثير ذلك على المنطقة في ظل تصاعد حدة النزاعات فيها خصوصا في نيجيريا. ولهذا تم ضبط هذه المناهج في المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة عند الحديث عن مسألة بناء الدولة في نيجيريا.

على العموم، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: المكونات الإثنية للمجتمعات الإفريقية

المحور الثاني: أثر النزاعات الإثنية على استقرار الدولة في إفريقيا

المحور الثالث: إشكالية بناء الدولة في نيجيريا

1- المكونات الإثنية للمجتمعات الإفريقية:

لا يزال مصطلح الإثنية منذ شيوعه وحتى الوقت الحاضر أكثر المفاهيم إثارة للجدل بسبب عدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته، حيث تردد محتواه بين التعبير عن فرعية أو أقلية، والإفصاح في الوقت نفسه على جماعة أساسية أو أمة، فقد يتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعة الإثنية بمثابة خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي بالأمة، كما قد يضيق ليقتصر إما على الجانب الفردي لتلك الأشكال أو على التمايز العرقي دون سواه[2].

1-1- مفهوم الإثنية: التعريف والخصائص:

لقد تناولت العديد من الدارسات والأبحاث مفهوم (الإثنية)[3] من زوايا مختلفة، وهذا انطلاقا من أن لكل اتجاه مبرراته، وقد كان هذا نتيجة التغيرات الكبرى في الخارطة الجغرافية والسياسية التي نتجت بفعل الحروب، والتي أدت إلى انهيار وسقوط كثير من الإمبراطوريات والدول الكبرى، مثل الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر، والتعديلات التي طرأت على حدود الدول الأوروبية بفعل نتائج تلك الحروب مما أدى إلى ظهور دول جديدة لم تكن موجودة في السابق، وخاصة في وسط أوربا والبلقان[4].

عرف قاموس ويبستر الإثنية بأنها «السمة الطبيعية التي تتسم بها جماعة ما إزاء غيرها داخل المجتمع الواحد، وهذه السمة قد تكون اللغة، الثقافة، الدين»[5].

كما عرفها قاموس علم الاجتماع الصادر عن الهيئة المصرية للكتاب سنة 1979 بأنها «جماعات ذات تقاليد مشتركة، تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية من المجتمع الأكبر».

وتعرفها الموسوعة البريطانية، على أنها «جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، واللغة، والقومية أو الثقافة»[6].

وقد جاء قاموس لاروس الفرنسي ليعرف الإثنية بأنها: «مجموعة بشرية تأخذ بنية عائلة متجانسة، اقتصادية واجتماعية، وتستند وحدتها إلى مجتمع موحد في اللغة والثقافة والوعي الجماعي»[7].

وعلى صعيد الدراسات الأكاديمية، يعتبر فريدريك بارث من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية. فالإثنية في نظره لا تعبر عن مجموعات جامدة أو ثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة أعضاؤها يتغيرون على المدى الزمني البعيد، ذلك لأن حدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية[8].

والإثنية في نظر جون ستاك من المفاهيم التي برزت في كثير من الدول نتيجة تصاعد المد الإثني القومي في فترة التسعينيات إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، حيث عرفها على أنها "مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في عدة خصائص مشتركة كالعرق، والقرابة، والدين واللغة، والعادات، والإقليم،..."[9].

أما بالنسبة للفكر العربي، فإن مصطلح الإثنية لم يدخل إلى الأدبيات إلا بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يتفق المفكرون العرب على مرادف لها في اللغة العربية، فهي وإن أشارت في عموميتها إلى هويات جماعية متميزة، إلا أنها لا تكاد تستقر على حال في تعيين طبيعة هذه الهويات وأسباب النزاعات بينها.

في هذا الصدد، ترجم الدكتور أحمد وهبان كلمة Ethnicity على أنها "جماعة عرقية تشير إلى تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ)، أو غيرها من المقومات الثقافية"[10].

على العموم، يمكن إعطاء تعريفٍ للإثنية بأنها «جماعة من الأفراد ينطوون ضمن مجتمع أكبر تجمعهم هوية واحدة تميزهم عن غيرهم من الجماعات المتواجدة ضمن هذا المجتمع، تساهم في المحافظة على هويتها ومصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى أو في التعايش معها».

ويتداخل مفهوم الإثنية مع مفهوم العرقية إلى درجة الترادف، مع وجود فرق في الاعتقاد بارتباط مفهوم العرق بسمو بعض الأعراق على البعض الآخر، كما أن الإثنية قد تكون الوعاء الأمثل الذي تتحرك من خلاله الحركة الإثنية من أجل تأسيس الدولة القومية المستقلة.

كما استخدم البعض كلمة الإثنية لتعطي نفس مفهوم الأقلية، حيث تمثل الإثنية مجموعات الأقلية سواء في خواصها الطبيعية أو الثقافية بمعنى تمايز الجماعات التي تتكون منها الجماعة الوطنية أو الدولة بعضها عن بعض، بغض النظر عن كونها أقلية أو أكثرية، على أن مصطلح الأقلية قد يشير إلى المعيار العددي المتميز بالقلة والذي يميز جماعة إثنية معينة وبالتالي شعورها بالتهميش داخل الدولة[11].

إن مفهوم الإثنية منذ شيوعه وحتى الوقت الراهن قد ارتبط وجوده أكثر بالمجتمعات الإفريقية، ذلك أنها مهد للكثير من النزاعات ذات المظهر الإثني، ولا تزال تدرس من طرف علماء الأنثروبولوجيا والاثنولوجيا والأثنوجرافيا على حد وسواء، حيث إن المكونات الإثنية للمجتمعات الأفريقية تساهم في تحديد هوية هذه المجتمعات وتحدد طبيعة العلاقات القائمة بينها داخل الدولة الواحدة. فالإثنيات في المجتمعات الإفريقية تتميز بأربعة خصائص أساسية هي:

- أن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة؛ ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.
- أن الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

- تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يسوِّغ النزاعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.
- تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

2-1- تفسير وإدارة التعددية الإثنية:

فيما يخص تعريف التعددية الإثنية، يمكن القول بأنها وجود لجماعات إثنية وعرقية مختلفة ومتعددة، ذات هويات اجتماعية ثقافية، وعقائدية، وبيولوجية متنوعة، ولها نمط من العلاقات المتوازنة أو النزاعية فيما بينها داخل إقليم الدولة الواحدة.

إلى جانب ذلك، فإن التعدد الإثني هو ظاهرة تعبر عن وجود جماعات إثنية وعرقية مختلفة ومتعددة، ذات هويات اجتماعيـة متنـوعة داخل إقليم الدولة الواحدة، وكل جماعة تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة، مع الاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين.

من هذا المنطلق، كانت إدارة التعددية الإثنية قد جرى تداركها في مجمل الفلسفات العامة التي تتبعها النظم في التعامل مع الجماعات الإثنية ومطالبها، والتي اختلفت من دولة لأخرى تبعاً للظروف وطبيعة النظام السياسي المعتمد في الدولة، بالإضافة لحجم النزاعات الداخلية وما يترتب عليها من تفكك المجتمعات وانهيارها.

وتتخذ الدول التي تعاني النزاع الإثني مجموعة من السياسات في مواجهة ذلك التعدد ونزاعه، ويمكن حصر تلك السياسات فيما يلي:[12]

أولا: السياسة السلمية أو التساومية: وهي سياسة تتمثل في مشاركة الأفراد من مختلف الجماعات ومحاولة دمجها في إطار هوية عامة تتمثل في هوية الجماعة المسيطرة. أو اللجوء لتطبيق اللامركزية السياسية (الفيدرالية) التي تعتبر أنسب وسيلة لاحتواء الخلافات بين مختلف الجماعات الإثنية، حيث تقوم على مبدأ الحوار والتفاوض بين الهوية والوحدة.

لقد اتجهت في هذا الصدد غالبية الدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار في إطار سعيها لحل مشكلة التكامل القومي إلى أسلوب السعي لفرض الاندماج الطائفي وخلق مجتمع أحادي تذوب فيه الجماعات العرقية وينتفي فيه تعارض الولاءات، حيث يساهم هذا الأسلوب أيضا في استيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل حدود الدولة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة[13].

غير أن هذا الأسلوب وبالرغم من تطبيقه في بعض السياسات الأفريقية، قد فشل فيها، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ أسلوب آخر يدخل ضمن الاندماج الوظيفي القائم على وجود رابطة بين أعضاء الجماعة لا تستند إلى ثقافة أو هوية مشتركة، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس، تظهر من خلال العيش في إطار دولة موحدة وظيفيا ومؤسساتيا تنتهي بالحل الفدرالي أو الكونفدرالي[14].

ثانيا: السياسات القسرية: نتيجة لعجز الدولة عن تلبية المطالب المتنامية للإثنيات، تقوم الدولة على استقطاب كافة الولاءات دون السماح بالتعبير عن الاختلاف، مع استخدام السيطرة والقهر أو اللجوء لآلية التطهير الإثني للتخلص من الجماعات غير المرغوب فيها بالتهجير أو عن طريق الإبادة الجماعية.

ثالثا: سياسة تقرير المصير أو سياسة الانفصال: يعني حق الجماعة في تقرير وضعها السياسي داخلياً وخارجياً، وأيضاً متابعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي دون تدخل خارجي أو إكراه من جانب أية قوة أو جماعة أخرى.

على العموم، بدأ التنظير الأكاديمي لتفسير موضوع النزاعات الدولية في أجندة المنظرين لحقل العلاقات الدولية غداة الحرب العالمية الأولى، حيث شهد ظهور مقاربات لتفسير تلك النزاعات، وقد كانت المقاربة البنائية من بين أهم المقاربات الجديدة لتفسير تلك النزاعات، حيث جاءت كرد فعل للطرح الذي قدمه المنظور الواقعي خاصة فيما يتعلق بالبنية الفوضوية والمعضلة الأمنية[15].

إن بروز قضايا الأقليات والتنظيمات الإرهابية، والتركيز على قوة الخطاب الموجه إلى المجتمع، واللعب على مستوى النعرات الذاتية والانتماءات الثقافية للأفراد، وكذا المساس بالهوية في عالم ما بعد الحرب الباردة ساهم في ظهور مفهوم البنية كمحدد للسلوكيات في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينيات[16]، فقد ظهرت البنائية كمقاربة نظرية لتحليل النزاعات الإثنية من منظور الأمن الهوياتي بالإشارة إلى الدور المزدوج لكل من الدول وباقي الفواعل خاصة الجماعات الإثنية، فقد اهتم البنائيون عموما بدراسة وتحليل الظواهر الدولية، خصوصا ما تعلق بالقضايا الأمنية والنزاعات الداخلية المتعلقة بالهوية، حيث يرون أن أزمة الهوية هي ظاهرة ديناميكية سيكولوجية وما النزاعات الداخلية سوى نتاج لهشاشة الهوية الإثنية[17].

ويرى البنائيون أمثال بول فيوتي ومارك كوبي بأن بنية النظام الدولي بنية اجتماعية، تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين التي تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين، وهؤلاء الفاعلون هم تلك القوى الفاعلة غير الدولة مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الدولية والجماعات الإثنية والعرقية[18]. كما يشير البنائيون إلى أن ثقافة الأمن تعد العامل الأساسي في رسم السياسات للدول، حيث تعاني بعض الدول حالات من اللااستقرار الداخلي التي قد تصل إلى حد الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية والإقليمية [19].

2- أثر النزاعات الإثنية على استقرار الدولة في إفريقيا:

إن تجاهل النظام السياسي لمطالب جماعة إثنية معيّنة أو عدم اعترافه بها أو عجز مؤّسسات النظام عن استيعاب المطالب المتصاعدة بالحقوق المدنية والسياسية «المشاركة السياسية» قد أدى غالبا إلى تشّدد الجماعات المستبعدة ولجوئها إلى وسائل غير مشروعة للحصول على مطالبها بالقوة، أو عبر المقاومة السلمية «اللاعنفية».

فالعديد من الحالات قد أخفقت فيها عمليات التحول الديمقراطي في تحقيق الاستقرار، بل أنها تسببت في ازدياد حدة النزاعات الداخلية، وتقويض دعائم الاستقرار الداخلي ومن تلك الحالات كوت ديفوار، وأنجولا، وبوروندي[20].

2-1- أنماط النزاعات الإثنية ومطالبها:

تعكس أزمة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا إحدى المعضلات الكبرى للمشكلة الأمنية التي تعانيها دول القارة الإفريقية، وذلك انطلاقا من شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، والتي لم تضع في الحسبان خصوصية المجتمعات الإفريقية، بالإضافة إلى حالة التبعية المعمقة للدول الاستعمارية السابقة وسياساتها الهادفة أساسا إلى المحافظة على مناطق النفوذ في القارة[21].

قبل الحديث عن أنماط النزاعات الإثنية، وجب تحديد المقصود من هذه النزاعات:

النزاع في مفهومه العام يقصد به تعارض مختلف المصالح والمبادئ والسياسات والبرامج التي تميز العديد من التفاعلات داخل النظام السياسي. فقد عرفه البعض على أنه «نزاع للقيم والمطالب على السلطة أو المكانة الاجتماعية أو الموارد والتي يكون هدف المتصارعين هو التغلب على الخصوم وإلحاق الأذى بهم».

ومن بين التعريفات الشائعة كذلك للنزاع بأنه «ذلك التصادم للإرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف هو تحطيم الآخر كلياً أو جزئياً، بحيث تتحكم إرادته في الخصم، ومن ثم يمكنه أن ينهي النزاع مما يحقق من ورائها أهدافه وأغراضه».

وعليه تتسم النزاعات الإثنية في إفريقيا بقدر كبير من التعقيد، وذلك من زوايا مختلفة؛ منها تداخل العوامل المسببة لتلك النزاعات وتعدد الأطراف المنخرطة في تلك النزاعات، وتنوع الأساليب القتالية المتبعة فيها، كما أنها أيضا تتسم بخاصية الانتشار عبر الحدود بين دول الجوار. ويُعد النزاع بين الهوتو والتوتسي في رواندا مثالاً واضحاً على ذلك، حيث امتد هذا النزاع إلى شرق الكونغو الديمقراطية، ومنه إلى باقي أرجاء الدولة، ثم انتقلت آثاره إلى دول البحيرات العظمى كافة[22].

المعروف عن النزاعات الإثنية أنها تتميز بالعدوى، ومعنى ذلك انتقال النزاعات الداخلية إلى دول الجوار، وانتشارها عبر الحدود الإقليمية من خلال تأثيرها في سكان الدول المجاورة الذين يدركون حقيقة هذه النزاعات، ويستعدون للانخراط في نزاعات مماثلة ضد الأعداء المحليين داخل دولهم.

لعل انتقال النزاعات الإثنية إلى دول الجوار؛ يسهم في تعاظم آثارها بشكل ربما يقوّض الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي للنزاع، ومثاله امتداد النزاعات الداخلية في ليبيريا وسيراليون إلى توتر العلاقات دول حوض نهر مانو الثلاث (ليبيريا، سيراليون، غينيا)، وهو ما تكرر أيضاً مع اندلاع النزاع المسلح في دارفور عام 2003، حيث أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين السودان وتشاد، وحدوث اشتباكات عسكرية في المناطق الحدودية بينهما.

على العموم، يرى معظم الدارسين والباحثين أن النزاعات التي تثار في إفريقيا بين دولها تنقسم إلى ثلاث موجات على النحو التالي[23]:

- موجة نزاعات الحرية.
- موجة النزاعات ما بين الدول الأفريقية.
- موجة النزاعات الداخلية.

وموجات النزاعات التي تحتويها القارة السمراء تقسم كل واحدة منها إلى ثلاثة أنماط[24]:

- نمط النزاعات العرقية العنيفة: كما هو حاصل في منطقة البحيرات العظمى التي تطرح نموذجا واضحا لهذا النمط من النزاعات القائم بين كل من التوستي والهوتو بفعل الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري.

-نمط الدولة المنهارة: لقد ظهر هذا النمط الجديد من أشكال الدولة الأفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة، حيث ونتيجة النزاعات التي يشهدها النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات، فإّن النخب المحلية والإقليمية تحصل على أرباح خيالية من خلال عمليات النهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتّع بها هذه الدول[25].

- نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي: لا يضمن التحول الديمقراطي أحياناً بالضرورة احتواء التناقضات العرقية أو النزاعات الداخلية في الدول الأفريقية، ففي كثير من الحالات تؤدي ظروف التحول الديمقراطي إلى حدوث اضطرابات عنيفة، ذلك أّن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات

والانقسامات المجتمعية التي ظلّت مكبوتة فترة طويلة خاصة في ظّل نظم الحكم التسلطية، وهذا ما شهدته كثير من المجتمعات الإفريقية منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

ما ينبغي قوله في هذا الصدد، أن مطالب الجماعات الإثنية تتعدد وتتباين بدرجة كبيرة وقد تغطي كافة الحياة السياسية، فقد تقتصر الجماعة الإثنية على المطالبة بنصيب من موارد البلاد وثرواتها، وقد تطالب بالاستقلال التام عن الدولة القائمة وتشكيل دولة مستقلة خاصة بها أو الانضمام إلى دولة أخرى. ولكن غالبا ما ترتكز تلك المطالب على المطالب الرمزية المتعلقة بالهوية وشكل وسياسات الدولة ومؤسساتها الاجتماعية بين مختلف الجماعات[26].

- المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية: ترتكز المطالب الإثنية الخاصة بالهوية على حمل الدولة والمجتمع ككل على الاعتراف بالقيم الرمزية المتعلقة بالجانب المعنوي والأخلاقي للجماعة، واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من القيم العامة للدولة. وتعمل الجماعة لتحقيق هذا المطالب عن طريق العمل على ضمان التفاف أبناء الجماعة خلفها والحد من إمكانية الخلاف داخلها بشأن تلك المطالب.

- المطالب الإثنية المتعلقة بشكل الدولة: الهدف من هذا المطلب هو سعي بعض الجماعات الإثنية داخل الدولة إلى تحقيق الاستقلال الإداري عن الجماعات الإثنية الأخرى أو تحقيق الاستقلال التام عن الدولة أو الانفصال عن البعض الآخر[27].

- المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام ومؤسساته: ترتكز المطالب الإثنية المتعلقة بهذا الجانب على قضية محورية هي توزيع الموارد بين الجماعات الإثنية، حيث تسعى كل جماعة إثنية للاستفادة من أكبر قدر ممكن من الموارد، ولهذا تصبح أجهزة صنع السياسات العامة هدفا لمختلف الجماعات، حيث تسعى كل جماعة للسيطرة على تلك الأجهزة أو على الأقل ضمان وجود ممثلين دائمين داخلها، إذ تأخذ تلك المطالب ثلاثة جوانب، جانب متعلق بمطالب حق التمثيل في المؤسسات والمناصب العامة، وجانب يتعلق بالمطالب الخاصة بنصيب الجماعة من الإنفاق العام، أما الجانب الثالث فيتعلق بالمطالب الخاصة بحق الأرض[28].

2-2- أسباب النزاعات الإثنية ونتائجها:

أصبحت إفريقيا مرادفة لحالة العنف والنزاع الداخلي في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر. فقارة إفريقيا تمثل المجال الأمثل لدراسة وفهم مطالب الجماعات الإثنية، فهي تطرح نموذجا للفوضى العارمة، حيث تشهد انهيار مؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون، وعجز الدولة عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية ما ينجم عنه أزمات خانقة في ظل تنامي الهويات الإثنية والدينية واللغوية التي نازعت الدولة من أجل البقاء[29].

إن النزاعات الإثنية في أي بلد تنفجر إذا توفرت مجموعة من الأسباب تغذي وتؤجج النزاع بين المجموعات الإثنية المختلفة، هذه الأسباب المختلفة يرتبط بعضها بالبيئة الداخلية وبعضها بالبيئة الخارجية، ويمكن ذكرها كالآتي:

- الإرث الاستعماري: لقد قام الاستعمار قبل انسحابه من الدول الإفريقية والآسيوية التي احتلها لفترات طويلة برسم الحدود بين تلك الدول دون مراعاة للتركيبة الإثنية، كما قام بتسليم السلطة إلى نخب إثنية أقلية مما شكل أول

سبب للنزاع بين المجموعات العرقية المختلفة التي رأت في ذلك إجحافا في حقها ونوعا من التواطؤ مع المستعمر الأمر الذي أدى إلى ظهور نخب تسلطية على باقي الإثنيات[30].

لقد بات مؤكدا أن أهم ما خلفه الاستعمار الأوروبي هو أزمة الحدود، وهي أزمة ناتجة عن تقسيم القارة الإفريقية في أواخر القرن التاسع عشر، فقد أصبحت الحدود بين الدول الافريقية حدودا مصطنعة لا تتماشى والفواصل البشرية أو الجغرافية وهو ما خلق مجموعات لغوية وعنصرية ودينية وقبلية مختلفة أدت في معظم الحالات إلى مشاكل متعددة حول هذه الحدود مما أضعف عقبة في سبيل التعاون والعلاقات الودية بين الكثير من الدول الإفريقية، كما فتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي الغربي[31].

- سياسات التمييز: تلجأ بعض الحكومات إلى نهج سياسة تمييزية بين مواطنيها والتفرقة بينهم على أساس الدين أو اللغة أو العرق من خلال التضييق عليهم في العديد من المجالات، سيما في سوق العمل والوظائف الحكومية والانتماء إلى قوى الأمن، كما تقوم بالتضييق عليهم في مجال المشاركة السياسية وإدارة الشأن العام، وفي هذا الصدد، تعتبر جنوب أفريقيا إلى وقت قريب خير مثال على ذلك.
- أزمة توزيع الثروات الوطنية: استطاعت بعض الأقليات الاجتماعية المتميزة عن الفئات المجتمعية الأخرى، من تجميع مقادير هائلة من الثروة على حساب الأغلبية العظمى من السكان، نتج عنه فقر إنساني وتدمير للبيئة الطبيعية، كما ولد فصلا وتهميشا اجتماعيا، بالإضافة لحالات العنصرية والشقاق العرقي، هذا ما ساعد على خلق تناقضات ونزاعات داخل الدولة الواحدة امتدت إلى معظم الدول الإفريقية كنتيجة حتمية لهذه الأزمة[32].
- التدخل الأجنبي: يعد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأ أمميا قائما على احترام سيادة الدول وخصوصياتها الداخلية، لكن منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة لم يعد كذلك نظرا لتزايد دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتزايد نفوذ وسطوة وسائل الإعلام في عملية صنع الرأي العام، وظهور موجات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، أضحى هذا كله من قبيل التدخل في سياسات الدول وتغيير طرق تفكيرها خاصة مع تزايد الظلم المنتشر في العالم[33].

على العموم، تتكون أي ظاهرة نزاعية من ثلاث عناصر أساسية تتفاعل فيما بينها وهي (النزاع، الفاعلين والأهداف المتضاربة لهؤلاء الفاعلين)، ومنه تبدأ الظاهرة بالتوسع في المكان والزمان. وقد تشمل أطرافا أخرى بفعل عملية التأثير المتبادل على مسارات أخرى سواءً كانت سياسية أو اقتصادية، أو بما تسببه من ضغوط على الفاعلين الآخرين، مثل الدول التي تستقبل اللاجئين أو تلك التي تقدم معونات غذائية وتضمن رعاية صحية، أو بهول نتائج النزاع في حد ذاته من ضحايا وخسائر وانتهاكات للقانون وحقوق الإنسان[34].

وعليه، يمكن رصد أهم نتائج النزاعات الإثنية كما يأتي:

- مشكلة اللاجئين: أول ما ينتج عن ظاهرة النزاعات الإثنية هو مشكل اللاجئين، إذ ينزح الآلاف من السكان من مناطق النزاعات نحو بلدان مجاورة، مما يخلق ضغطا على تلك البلدان فيما يخص التكفل الغذائي والصحي وتوفير الحماية لهم.
- مشكلة انهيار الدولة: يقصد بانهيار الدولة تعطل أجهزتها وتفككها وضعف سلطتها وعجزها على القيام بمهامها تجاه مواطنيها، ويكون الانهيار إما جزئيا مثل فقدان السيطرة على إقليم من الأقاليم أو انهيارا كليا مع عجز أحد الأطراف المتصارعة على فرض سلطته[35]. فقد شهدت المجتمعات الإفريقية طائفة مختلفة من النزاعات فيما بينها، تصاعدت حدتها الاجتماعية والاقتصادية، تبعتها موجات متتابعة من العنف السياسي والانقلابات

العسكرية، وتكاثر التوترات العقائدية والدينية، وهو ما كشف عن تحريك الشأن الإفريقي على المستويين الإقليمي والدولي[36].

في هذا الصدد، يعتبر الصومال وليبيريا نموذجين دالين لما يتعلق بحالات الانهيار الشامل للدولة؛ فبخصوص ليبيريا، يمكن القول بوجود غياب الدولة ونظامها الشرعي بسبب انهار النظام الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن التآكل التدريجي في البنية السياسية الاجتماعية للمجتمع الليبيري الذي أسفر عن انهيار النظام الديكتاتوري للرئيس تولبرت وحل محله نظام أكثر ديكتاتورية يهيمن فيه صامويل دو وجماعته الإثنية على مقاليد الحكم في البلاد[37].

أما بالنسبة للصومال، فقد أخذ انهيار الدولة فيها شكلاً متطرفاً أعاد المنطقة إلى الوضع الذي كانت عليه في القرن التاسع عشر من حيث غياب السلطة المركزية والنظام القضائي وانهيار الخدمات العامة. وقد تكاتفت عدة عوامل أدت في النهاية إلى انهيار الدولة الصومالية، ومن هذه العوامل نظام الحكم الفردي الذي يتزعمه سياد بري والقائم على تنامي دور المؤسسات العسكرية والبوليسية في مختلف قطاعات الدولة، إضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في الأدوار التي لعبتها القوى الإقليمية والدولية في الحرب الأهلية الصومالية.

– تدني الوضع الاقتصادي: قد تصل تداعيات النزاعات الإثنية إلى أمور اقتصادية من انهيار اقتصاد الوطن نظرا لارتفاع تكلفة الإنفاق العسكري والاستغلال اللامشروع للموارد الوطنية الذي ينتعش في حالات اللاأمن الوطني، وانهيار لمعدلات النمو وغياب كلي للتنمية، مع تنامي حجم المديونية وعجز الدول عن سدادها وإحجام الدول المانحة عن إعفاء الدول الفقيرة من السداد، كل هذا ساعد على وجود عدد أكبر من المجتمعات الفقيرة التي تعاني التهميش في القارة الإفريقية[38].

3- مسألة بناء الدولة في نيجيريا:

إن المسح التاريخي للصراع العرقي في المجتمع النيجيري ونطاقه الواسع يؤكد على الصراعات العرقية في البلاد بدءا من دولة ما قبل الاستعمار نزولا ما بعد الاستعمار[39]. فنيجيريا تعتبر من أبرز الدول التي ثارت فيها وبشكل مستمر وكثيف نزاع الإثنيات والتي هددت استقرارها على مدى عقود من الزمن، حيث اعتبرت الانقسامات الاثنية المجتمعية أحد المداخل الرئيسية في عرقلة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا بصفة عامة وفي نيجيريا على وجه التحديد.

3-1- تحديد الجماعات الإثنية في نيجيريا:

تعد نيجيريا أكبر الدول الأفريقية من حيث عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها نحو 158.423.000 مليون نسمة، كما أنها تضم أكثر من 250 مجموعة عرقية تتباين في أوزانها النسبية وقوة تأثيرها على الصعيد السياسي.

بقراءة متأنية في خارطة القارة الإفريقية، نجد أن معظم الدول الإفريقية تواجه نفس المشاكل، وإن كانت لكل دولة مشكلاتها الخاصة بها، فنيجيريا مثلا مشكلتها ناجمة عن اتساع مساحتها وتنوع سكانها (نحو مليون كم^2)، والذي أثر سلبيا في تقسيم البلاد إلى ثلاث حكومات إقليمية كبرى تسيطر عليها مجموعة قبائل أو شعوب كبرى وهي: اليوربا في الغرب، الإيبو في الشرق، والهوسا في الشمال[40].

جدول يبين توزيع الإثنيات في نيجيريا[41]

تصنيف الإثنيات	تصنيف القبائل	النسبة	التوزيع الجغرافي	النشاط الاقتصادي
الإثنيات المسلمة	قبائل الهوسا	%31	الأقاليم الشمالية	الزراعة والفلاحة
	قبائل الفولاني			الرعي
الإثنيات مسيحية	قبائل اليوروبا	%21	الجنوب الغربي	التبشير المسيحي
	قبائل الإيبو	%18	الجنوب الشرقي	
الإثنيات التقليدية	**قبائل الإيدو**	%31	باقي الأقاليم	الطقوس التعبدية
	قبائل الإيبيبيو –إيفيك	%3.5		
	قبائل الإيجاو	%10		

تذهب بعض المصادر إلى وجود ما يقارب 374 جماعة إثنية، على أن العرقيات الأكثر عددا والأقوى نفوذا على الصعيد السياسي هي (الهوسا والفولاني)[42] في الشمال، وقبائل اليوربا في الجنوب الغربي والإيبو في الجنوب الشرقي. وتمثل هذه الجماعات الإثنية أكثر من 8.57% حسب إحصائيات سنة 1963، وقد كانت الأقاليم الثلاثة التي تقطنها هذه الجماعات الإثنية منطلق تشكل الدولة الفدرالية النيجيرية الحديثة[43].

وتتسم العلاقة بين الجماعات الإثنية المختلفة في نيجيريا بطغيان عنصر التحامل، نظرا لاستحضار تاريخ الأحداث والعلاقات بينها في تعاملاتهم اليومية. كما تلعب العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية دورا رئيسيا في زيادة التوتر بين مختلف مكونات المجتمع النيجيري، حيث تعتبر قبائل الهوسا وقبائل اليوروبا من أكثر المجموعات الإثنية احتكاكا في نيجيريا[44]، ذلك لتواجدهم في نفس الأقاليم، وهذا ما أدى في الكثير من الأحيان لمناوشات لا تلبث أن تتحول إلى عمليات ثأر وانتقام.

3-2- مظاهر النزاع الإثني في نيجيريا ونتائجه:

لقد ورثت نيجيريا النظام الفدرالي كمكسب استعماري شكل تركة ثقيلة على جهود بناء الدولة النيجيرية الحديثة، وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة سواء العسكرية أو المدنية منها تسعى إلى إفراغ الفدرالية من مقوماتها، خاصة بعد انفصال إقليم بيافرا وما تبعه من حرب ودمار، وإن كانت حرب بيافرا قد انتهت بعودة الإقليم المتمرد إلى حضن الدولة من جديد، فإنها ساهمت إلى حد كبير في التوجه الذي سلكه القادة النيجريون فيما بعد سواء كانوا عسكريين أو مدنيين.

3-2-1- مظاهر النزاع الإثني في نيجيريا:

قسمت نيجيريا منذ العهد الاستعماري إلى ثلاثة أقاليم موزعة كما يلي: الشمال والجنوب الشرقي والجنوب الغربي، وكانت هذه الأقاليم تدار من طرف الإدارة البريطانية على شكل محمية موحدة. وقد ظهرت بفعل السياسة البريطانية العداوة بين الأقاليم الثلاث، حيث ومنذ 1914 ظهرت معالم التلاعب الإثني في سياسة الإدارة المستعمرة التي خلقت النزاعات بين أهالي الأقاليم وذلك خدمة لمصالحها بما يسهل إخضاع المنطقة ككل لسياستها التامة[45].

كانت السياسة الاستعمارية البريطانية في ذلك الوقت استبدادية، فقد نفت مشاركة الناس وتوفير الاحتياجات الأساسية لهم أو المساواة في تسيير شؤون المناطق، وبالتالي أدى هذا الوضع إلى توترات قبلية وكراهية في

المستعمرة بسبب تأزم الوضع الاجتماعي للسكان، إضافة إلى أن الإدارة فرقت بين الشمال والجنوب لتؤدي إلى زيادة التمركز العرقي.

لقد كانت المعاملة غير المتساوية والمتفاوتة للجماعات العرقية مسؤولة عن المنافسة الشديدة داخل المجتمع وهذا نتيجة لسوء اتخاذ القرار من قبل السلطة المخولة، فمثلا خلقت الإدارة البريطانية تفاوتات في النتائج التعليمية واتسعت الفجوات السياسية والاقتصادية بين الشمال والجنوب في نيجيريا[46].

في سنة 1960، حصلت نيجيريا على استقلالها، وقد شهدت تطورات سياسية داخلية منذ تشكيل الجمهورية الأولى عام 1963، إذ عانت من عدم الاستقرار السياسي وسيطرة العسكريين على الحكم في المدة الممتدة من 1966 إلى 1979، حيث عاد سبب الانقلابات العسكرية في نيجيريا في المدة المذكورة إلى عوامل داخلية وخارجية كضعف البناء السياسي، وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفساد السياسي والإداري، إلى جانب التدخل الأجنبي في شؤون البلاد.

لقد عمدت الحكومات المتعاقبة على مواجهة العنف والنزاعات بالمزيد من التقسيم والتفتيت، فقفز عدد الولايات من 03 ولايات سنة 1960 إلى 36 ولاية، كما تم إنشاء مجالس الحكم المحلي كمستوى ثالث اعتبارا من أواخر السبعينيات من القرن العشرين حتى وصل عددها إلى 774 مجلس حكم محلي، ولا يمكن تفسير هذا التقسيم المبالغ فيه إلا من أجل ضرورات الإدارة والسير الحسن لمصالح المواطنين، وإفساح المجال أمام مشاركة واسعة في صنع القرار، وتمكين الأقليات الإثنية من إدارة شؤونها[47]. غير أن الحدود الإدارية للولايات لا تطابق الحدود الإثنية مما أوجد في كل الحالات جماعات مضطهدة ومهمشة، وهذا ما ساهم في تفجر العنف واستمرار النزاعات. كما فاقمت أزمة اللجوء الداخلي والهجرة أمام حالتي الفقر والأمية مع ضعف الخدمات الصحية للمواطنين. ولم تفد إصلاحات الحكومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل وجود أرستقراطية قبلية تقليدية وزعامات دينية لا تنفع معها الإجراءات الديمقراطية ولا البوليسية[48].

في سنة 1998، تم تشكيل حكومة مؤقتة تمهيدا لنقل السلطة إلى حكومة مدنية، لتستعيد نيجيريا الحكم المدني في عام 1999 بعد خمسة عشر عاما من الاضطرابات والانقلابات العسكرية.

من خلال تحليل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع النيجيري، يلاحظ أنه عرف فجوة بين الشعب والسلطة تتخللها جماعات تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة، حيث هيمن أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي سيطروا عليها، واستثمروا عائدات بيع تلك الثروات في تكريس الثروة وتدبير تكاليف النزاع ما يعرف باسم «اقتصاديات الحرب». هذه الوضع أوجد حالة من النزاع بين الأقاليم، ما أثر فعلياً في خُطب القيادات السياسية التي سعت إلى احتوائها والحد من تداعياتها المدمرة، وذلك عبر القضاء على أبرز مسبباتها من خلال تطبيق إستراتيجية النظام الفدرالي التي تعطي الجماعات الإثنية الأساسية في الدولة الحق في تقرير مصيرها بشروط معينة يقررها الدستور[49]. وقد جاء ترشيح أوباسانجو من قبل الشماليين لانتخابات الرئاسة 1999 استرضاء لقبيلة اليوروبا.

عمل دستور أوباسانجو لعام 1999 على تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات، التي اتسمت بالفتور خلال تناوب الحكم العسكري على البلاد من خلال منح المزيد من الاستقلال الذاتي للولايات في تسيير الشؤون المحلية، والمزيد من تفويض الصلاحيات للتصرف في موارد الولايات الاقتصادية[50].

يمكن القول إن نيجيريا استعادت نظام اجمهوريا ديمقراطيا في 29 أيار 1999 بعد مدة حكم عسكري استمر أكثر من خمسة عشر عاماً. فبعد إجراء انتخابات 1999 وتداول سلمي للسلطة، أثبتت فوز الرئيس أوباسانجو وحزبه «حزب الشعب النيجيري»، الذي قام بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة والاستقرار، حيث نجح أوباسانجو في إرساء الحكم المدني استناداً إلى الديمقراطية متعددة الأحزاب، كما شن حملة ضد الفساد الذي تعاني منه البلاد.

مباشرة بعد تولي أوباسانجو مقاليد السلطة، دخلت البلاد في اشتباكات سياسية طائفية وقبلية جسدها التنوع في البيئة الثقافية المتعددة والتنظيم الاجتماعي والطائفي والاثني المعقد، مما جعل من الصعب على الحكومات المتعاقبة بعدها تدارك الوضع أو خلق ثقافة مجتمعية موحدة أو على الأقل تحقيق التقارب بين مختلف الفئات والذي نتج عنه دخول البلاد في سلسلة مواجهات ونزاعات أثرت بالسلب في الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد[51].

وقد عادت المواجهات بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا مع قرار تطبيق الشريعة الإسلامية. ففي العام 2000، وقعت أعمال عنف بين المسلمين والمسيحيين في ولاية كادونا إثر مطالبة المسلمين من السلطات بتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية في التعليم، وهي الفكرة التي رفضها بعض المسيحيين، حيث وصلت الاشتباكات ذروتها في المنطقة العام 2010، أين أفضت نتائجها إلى تسجيل مذبحة كبيرة راح ضحيتها الآلاف من النيجيريين من مختلف الإثنيات.

3-2-2- نتائج النزاع في نيجيريا الفدرالية:

اعتبرت نيجيريا نموذجا رائدا في إدارة النزاعات الإثنية، غير أن استمرار فساد النخب النيجيرية حال دون تحقيق بناء دولة وطنية[52]. ولا شك أن مرد ذلك هو شدة النزاعات الإثنية والانقسامات التي ورثتها نيجيريا وأدت إلى تدهور اقتصادي وانهيار لمؤسّسات الدولة، إضافة إلى شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات.

يرى المتتبع للشأن النيجيري، أن سبب الإطاحة بجميع الحكومات المتعاقبة على الحكم في البلاد منذ الاستقلال راجع للفساد السياسي والاقتصادي الذي انعكست آثاره على الاستقرار والأمن بالبلاد، وعلى العلاقات بين المجموعات القبلية الكبرى خصوصا بين المسلمين والمسيحيين، كما ساهم في ظهور بعض الحركات المتطرفة كحركة بوكو حرام التي تمثل صورة من صور العنف السياسي في نيجيريا[53].

وعليه، لجأت الحكومة في نيجيريا إلى صياغة برامج وسياسات لمعالجة البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية مثل تنصيب لجان فدرالية على المستوى السياسي تعمل على احتواء العنف الإثني والمحافظة على وحدة الدولة، وإنشاء فرق عمل مشتركة عسكرية على المستوى الأمني تعمل هي الأخرى للحد من الفوضى والقضاء على النزاعات المسلحة ومحاصرتها[54].

كذلك تبنت الحكومة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لجنة تنمية دلتا النيجر من أجل تطوير المنطقة في مجال المحروقات، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى القضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة للسكان خاصة في مناطق البدو والأرياف. بالإضافة إلى اتخاذ سياسات إنمائية في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية للمنطقة والاهتمام بالزراعة وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك للقطاع العام، وإشراك باقي مؤسسات المجتمع المدني في العمل التنموي للقضاء على الفروق الاجتماعية والاقتصادية والمذهبية[55].

إن الطابع الفيدرالي الذي اعتمدته نيجيريا والقائم على مبدأ توزيعي كان الهدف منه هو منع الهيمنة على الحكومة أو مواردها من قبل مجموعة واحدة أو أقلية من الأشخاص، وأيضاً ضمان حصول كل مجموعة على التمثيل الملائم، كونه آلية تكاملية تهدف إلى ضمان التمثيل المتساوي والعادل بين جميع أجهزة الحكومة لاسيما الجناح التنفيذي، بغض النظر عن الانتماءات، من أجل تصحيح التشوهات البارزة في النظام الفيدرالي لنيجيريا، بالرغم من أن القوى السياسية لا تزال عاجزة عن الوصول إلى معادلة تحقق استدامة الاستقرار والتنمية ومعالجة أزمتها الذاتية وتجديد فكرها وبرامجها وقيادتها رغم تطبيقها للنظام الفدرالي.

في هذا السياق، تحتاج الجهات الحكومية والخاصة في نيجيريا إلى التأكد من استجابات تكيفية مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع ككل من أجل المساهمة في بناء السلام. كما يتحتم عليهما وضع استراتيجية تكون شاملة في التصميم والتأثير، بناءً على التخطيط والتنفيذ الشامل، مع الابتعاد عن مظاهر الفساد والمحسوبية السياسية ومواجهة عدم اليقين السياسي والعلمي(56).

إن المشاركة القوية من جانب الحكومة الفيدرالية النيجيرية هي المفتاح لتحقيق أفضل النتائج، فهي تحتاج إلى فيدرالية رئيسية وهيئة إشراف لتنسيق البحوث والسياسات، وأدوار أكبر للوكالات الشقيقة، ويحتاج أيضا لمساعدة الدول في شكل تمويل التكيف والمساعدة التقنية.

خاتمـــة

خلصنا إلى القول في هذه الدراسة إلى أن النزاعات الإثنية في أفريقيا تمثل إحدى السمات المميزة للقارة، وهذا بسبب التنوع العرقي والقبلي والقومي فيها، حيث إن هذه المشكلات الناجمة عن هذا التنوع لا تكمن في التنوع بحد ذاته، بل بسبب السياسة الاستعمارية التي أدركت هذا التنوع في نسيج القارة الإفريقية، فتركت خلفها تركة ثقيلة أصابت القارة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي لازالت آثارها قائمة إلى اليوم، وهذا ما تجلت مظاهره في معظم الدول الإفريقية مثل نيجيريا التي اعتبرت أكثر النماذج تأثيرا للنزاع الإثني الذي أثرت تداعياته على بناء الدولة فيها وعلى الاستقرار في المنطقة ككل.

فظاهرة النزاعات الأهلية في القارة الإفريقية إذن، تتسم بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، ولا يمكن الوصول إلى دول ديمقراطية ومنه إلى الحكم الراشد في القارة السمراء في ظل استمرار النزاعات الإثنية التي تعتبر مصدراً للفوضى المهددة لأي مشروع تنموي. وتبقى أن تُوجه الجهود إلى إيجاد حلول أو على الأقل آليات لإدارة النزاعات الإثنية التي تفكك وحدة المجتمعات كإحدى أهم الشروط اللازمة لإعادة بناء وترتيب الدولة في إفريقيا.

ويمكن القول بأن محاولة احتواء تلك النزاعات لا يتم إلا بقبول الإشراك أفراداً وجماعات وحكومةً في العملية التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وهذا عن طريق تسوية النزاعات بالطرق السلمية باستعمال قنوات ووسائل قانونية كالتحكيم والتوفيق وآلية الحوار التي تعد أهم الطرق شيوعا في إدارة النزاع، أو اللجوء إلى نموذج الدول الاتحادية من خلال تفعيل دور الولايات أو الأقاليم المحلية وإشراكها في عملية اتخاذ القرارات بشرط أن تتنازل السلطة على بعض من سيادتها لتلك الأقاليم بما يوفر نوعا من الانسجام والتكامل، فقد أكدت بعض التجارب الدولية أن مشاركة السلطة تعد المبدأ الكامن وراء تنظيم الدولة والآلية وراء حل النزاعات الإثنية.

الإحالات والهوامش:

1- عادل عامر، التحديات السياسية والأمنية التي تهدد الاستقرار في إفريقيا، مجلة دنيا الوطن الالكترونية، الموقع الالكتروني: https://pulpit.alwatanvoice.com، اطلع عليه يوم: 30 أفريل 2018.

2- رناس بنافي، ظاهرة الصراعات الإثنية الصراع الكردي في العراق نموذجًا، الحوار المتمدن، العدد 3960، الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org، اطلع عليه في: يناير 2013.

3- يرجع الأصل اللغوي للفظة إثنية Ethnicité إلى اللفظة اليونانية القديمة Ethnos والتي تعني عند اليونان لفظة أمة Nation وهي جماعة بشرية ذات الأصل الواحد. وقد كان الأوروبيون يطلقون لفظة إثنية Ethno على من ليسوا مسيحيين أو يهودا في العصور الوسطى. وإذا كان هناك تشابه للفظ في العديد من اللغات الأجنبية، فإنه في اللغة العربية جاء مرادفا لمصطلح العرقية. انظر: بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة: دارسة في النموذج الماليزي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015، ص 28.

4- عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2000، ص 69.

5- بلقاسم مربعي، المرجع السابق، ص 29.

6- المرجع نفسه، ص 29.

7- Ethnie, nom féminin (grec ethnos): dictionnaires de français "Larousse.".

8- بلقاسم مربعي، المرجع السابق، ص 30.

9- ناهض بوحماد، النزاعات الإثنية والعرقية في إفريقيا واستراتيجيات المواجهة، مجلة دراسات إفريقية، العراق، النجف، العتبة العباسية المقدسة، مركز الدراسات الإفريقية، العدد الثاني، نيسان 2017، ص 23.

10- المرجع نفسه، ص 23.

11- المرجع نفسه، ص 70.

12- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997، ص 65.

13- سومية محمد علي، جنوب السودان: آليات إدارة التعددية الإثنية وأزمة تحقيق المواطنة، الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/40631، اطلع عليه يوم: 07–02– 2019

14- بهاء الدين مكاوي، إستراتيجية إدارة التنوع الإثني في السودان، مجلة المستقبل العربي، الخرطوم، نوفمبر 2008، ص 103.

15– المرجع نفسه، ص 105.

16- بلقاسم مربعي، المرجع السابق، ص 64.

17- لا يوجد نظرية تعرضت إلى كم من النقد كالذي تعرضت له الواقعية، فقد اعتمدت المقاربة الواقعية في بداياتها على واقع دولي معين قائم على الطبيعة البشرية، واعتبار عامل القوة والحروب البنية الحاسمة في التركيب الفوضوي للنظام الدولي والتي تسبب حتمية الصراع الأبدي في العلاقات الدولية وهذا ما جاء به كل من Morgenthau، Waltz وButterfield، وبسبب الانتقادات التي تعرضت لها الواقعية الكلاسيكية، قامت بتنقيح طرحها بأسلوب جديد سميت على إثرها بالواقعية الجديدة التي تغفل الطبيعة البشرية وتركز على المصالح وتأثير مجموع القوى الكبرى في النظام الدولي، غير أن التفسير الواقعي الجديد الذي قدمه Waltz لا يخرج عن النظرة الهوبزية للنظام الدولي القائم على اعتبار الحالة الطبيعية في العلاقات بين الدول هي حالة الحرب. انظر: إكرام بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009–2010، ص ص 35، 37.

18- إنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية: مقاربة معرفية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص127.

19- خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، 2014، ص 317.

20- المرجع نفسه، ص 319.

21- ناهض بوحماد، المرجع السابق، ص 40.

22- قراءة في التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الرابط الالكتروني: com.dz-politics.www، اطلع عليه يوم: 08 يناير 2018.

23- أيمن السيد شبانة، الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص: التداعيات وسبل المواجهة، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 97.

24- ناهض بوحماد، المرجع السابق، ص 33.

25- المرجع نفسه، ص 35– 36.

26- أطلق على هذا الشكل الجديد اسم (دولة أمراء الحرب المحللين) والعديد من الدول الإفريقية تتسم به مثلما هو الحال عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وسيراليون، والصومال، ذلك أن الحرب لم تعد في كثير من الأحيان وسيلة بل أصبحت غاية. فالحرب في منطقة البحيرات في إفريقيا تورطت فيها دول وشركات وأمراء حرب كأطراف متعارضة المصالح، فبدل اللجوء للحروب ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي، أصبحت حرب الألماس وحرب الأفيون هي من المهام الجديدة التي يقوم بها فاعلون آخرون يشملون جماعات إثنية وأمراء حرب وفرقا دينية ومليشيات وإرهابيين وحتى جنودا من الأطفال. انظر: حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، دراسات استراتيجية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص 41 – 42.

27- بلقاسم مربعي، المرجع السابق، ص 82.

28- تتخذ المطالب الانفصالية أحد الشكلين، أولهما إقامة كيان مستقل تماما عن الدولة الأم كما حدث لإقليم تيمور الشرقية في إندونيسيا، والشكل الثاني هو السعي للانضمام إلى دولة أخرى تعتقد الجماعة الإثنية أنها الأقدر على تحقيق آمالها ومصالحها كما حدث مؤخرا في شبه جزيرة القرم الأوكرانية.

29- بلقاسم مربعي، المرجع السابق، ص 82 وما بعدها.

30- إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011–2012، ص 29.

31- بشير شايب، مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010–2011، ص 36.

32- عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 14.

33- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق.

34- بشير شايب، المرجع السابق، ص 36.

35- بشير شايب، المرجع السابق، ص 38.

36- المرجع نفسه، ص 40.

37- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 21.

38- المرجع نفسه، ص 22.

39- سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009–2010، ص 3.

40- Ray Ikechukwu Jacob, A Historical Survey of Ethnic Conflict in Nigeria, Asian Social Science Vol. 8, No. 4; April 2012, p 13.

41- هيفاء أحمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والأربعون، 2010، ص 97.

42- هيفاء أحمد محمد، المرجع نفسه، ص 97–98.

43- إن أبناء قبائل الهوسا الموزعين على مساحة جغرافية واسعة يعتبرون المجموعة الإثنية الكبرى بالأقاليم الشمالية لنيجيريا جنبا إلى جنب مع قبائل الفولاني، والتي تترابط فيما بينها بعلاقات مصاهرة قديمة جدا، ولذلك يعتبرهم النيجيريون قبيلة واحدة تسمى الهوسا– فولاني. ولعل الفرق الوحيد بينهما هو مزاولة الهوسا للزراعة والفلاحة في حين تزاول قبائل الفولاني الرعي. ولهذه القبائل اعتزاز شديد بتاريخهم وانتمائهم إلى العالم الإسلامي. انظر: بشير شايب، المرجع السابق، ص 70.

44- بشير شايب، المرجع السابق، ص 70.

45– تشكل قبائل اليوروبا أهم القبائل المسيحية في نيجيريا وهي تستوطن الجنوب الغربي للبلاد وعلى غرار كل الجماعات الإثنية في نيجيريا، تعددت الكنائس المسيحية بحسب تعدد انتماءات المبشرين الأوربيين، فنجد الكنيسة العالمية الأمريكية، والكنائس البروتستانتية والكنائس الأنغليكانية، والأرثوذكسية الرومانية، بالإضافة إلى الكنيسة الإفريقية، ويتجلى التعدد والتنوع المذهبي لدى الإثنية المسيحية في التنافس الموجود بين مختلف الكنائس، تماما كما هو الحال بين الطرق الصوفية الإسلامية، وهذا ما أدَّى إلى العداوة بين مختلف قبائل اليوروبا. أنظر: بشير شايب، المرجع السابق، ص 112.

46- Ray Ikechukwu Jacob, op.cit. p 14.

47- Ray Ikechukwu Jacob, op.cit. p 14.

48- أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص 97.

49- المرجع نفسه، ص 97.

50- آمنة سعدون عباس البو ناشي، التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا 1998–1999، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد: 18 العدد: 2017، ص 06.

51- سمية بلعيد، المرجع السابق، ص 31.

52- عتيقة كواشي وصابر حموتة، النزاع بمنطقة دلتا النيجر والمعضلة الأمنية في نيجيريا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، جانفي 2018، ص 111.

53- هيفاء أحمد محمد، المرجع السابق، ص 104.

54- المرجع نفسه، ص 112.

55- Aaron Sayne, Climate Change - Adaptation and Conflict in Nigeria, Special Report 274, the United States Institute of Peace, 2011, p 1.

56- Aaron Sayne, op.cit. p 1.